

## منظمة حقوقية توثق 100 حالة اعتقال على خلفية الرأي في السعودية خلال 2020

### التغيير

وثقت منظمة حقوقية 100 حالة اعتقال على الأقل على خلفية الرأي في المملكة خلال عام 2020 في ظل تصاعد قمع نظام آل سعود.

ويعبر ذلك عن نهج اعتقالات مستمر شرع به محمد بن سلمان، منذ تسلمه مقاليد الحكم صيف 2017.

فاعتقل المئات من الأمراء ورجال الأعمال والعلماء والدعاة والنشطاء.

ولم يفرج إلا على القليل منهم بعد الاستيلاء على أموال الأغنياء أو تدهور صحة الفقراء.

اعتقالات على خلفية الرأي

ووثقت المنظمة اعتقال سلطات آل سعود 100 مواطن على الأقل على خلفية الرأي.

ورصدت المنظمة الحقوقية من بين الاعتقالات، ١١ امرأة، ٢ قاصرين. مشيرة إلى أن ٩١ على الأقل لا يزالوا قيد الاعتقال التعسفي.

وقالت: العدد قد يكون أكبر بكثير. داعية إلى التبليغ عن حالات الاعتقال عبر صفحتها في "تويتر".

وشن الأمير محمد بن سلمان حملة اعتقالات تعسفية واسعة ضد أمراء ورجال الأعمال ورجال الدين والكفاءات والنخب من كل المناطق والتيارات والتوجهات والمهن.

وامتلأت السجون بالمعتقلين والمعتقلات وهذه أول مرة يتم فيها اعتقال عدد كبير من النساء لأسباب تتعلق بحرية الرأي والعمل الحقوقي.

سياسة التهميش والتغيب والاستخفاف بالشعب لم تتغير في عهد الملك سلمان وابنه محمد الذي يروج للانفتاح والترفيه.

فهو في الحقيقة كبقية العهود السابقة الحاكمة في المملكة من حيث عقلية الاستبداد وتهميش للشعب المغيب.

المطلوب منه في كل عهد وسلطة أن يطبل ويمجد سياسة الملك سلمان وابنه محمد.

أرقام قياسية

وتشير التقارير إلى تعرض المعتقلين للتعذيب، والنساء للتحرش، بالإضافة إلى الآلاف من المحرومين من حرية السفر والانتقال وتوقيف الخدمات.

ومنها الحكومية كإجراء عقود الزواج أو تسجيل واستخراج أوراق رسمية لأفراد العائلة أو التمكن من الحصول على الخدمات كرقم هاتف أو استئجار سيارة.

وطالت الاعتقالات لبعض أفراد السلطات الحاكمة بسبب الصراع على عرش الحكم، وأخرى طالت آلاف رجال

الأعمال بمبررات كثيرة.

والسبب الحقيقي هو إخضاع وإضعاف كافة الشخصيات في البلاد، وهذه تعد جرائم ضد الإنسانية وتقع بأوامر من الحكومة الرسمية.

خسائر دولية

وبرزت انتقادات دولية واسعة لسجل انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة منذ عهد الملك سلمان وابنه محمد بن سلمان.

وأصبح حديث الصحافة ووسائل الإعلام الدولية حول حقوق الإنسان نقلا عن المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان متكررا وبشكل أسبوعي وحتى يومي.

رغم محاولات المملكة دفع مبالغ كبيرة لشركات العلاقات العامة لتلميع سمعتها.

بل إن إدارة ترامب وعبر وزارة خارجيته التي تحصل مئات المليارات من الرياض للسكوت عن الانتهاكات والحصول على الدعم والحماية من واشنطن.

نشرت تقريرها السنوي بشأن حقوق الإنسان في العالم، حيث انتقد أوضاع حقوق الإنسان في المملكة.

وكشف التقرير أن المملكة ترتكب انتهاكات حقوقية تشمل ممارسات عدة، من بينها الإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب والتحرش بالمعتقلات.

وبسبب سجلها في مجال حقوق الإنسان، فشلت الرياض في الحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لثلاث سنوات بدءا من كانون الثاني/يناير 2021.